

بعد اعترافه بوصول الغش الى الادوية ، إلى من يتحدث الوزير؟!



وكأن وزير التجارة والصناعة يشتكى، حينما أعلن أمام تجار جدة في غرفتهم أن الغش في السعودية وصل إلى الأدوية، والأطعمة، والسوائل، والكريمات، واصفاً حجمه بـ«المخيف وغير الطبيعي»، وفي هذه الشكوى مصارحة، حين كشف عن عدم علمه بحجم المشكلة، قائلاً: «لم أعرف حجم البضائع المغشوشة إلا عندما عينت وزيراً»، إذ توجد حالات غش في داخل السعودية وقادمة إليها من الخارج في المنتجات كافة». انتهى الاقتباس. والغش سواء أكان من الخارج أم من الداخل، وراءه تاجر متستر أو غير متستر، ففي الداخل ظهور عمالة في واجهة المسؤولية لا يعني إلا أنها أداة في يد متحكم غامض لا يظهر في الصورة، وباستثناء حملة إعلانية قامت بها الغرف التجارية في زمن سابق في شأن قطع غيار السيارات «الأصلية»، لا يعرف للغرف التجارية دور في مكافحة الغش، على رغم أنها بيوت التجار وأن من يغش، وبخاصة في المستورد، حاصل على عضوية فيها متمتع بخدماتها! والغرف التجارية لم تطرد خبثاتها، بل صمتت عنه، وحينما أعلن الملحق التجاري الصيني في سفارة بكين بالرياض أن التجار السعوديين هم من يصر على استيراد منتجات سيئة، لم تتكلم الغرف التجارية بكلمة

واحدة! «لا أرى لا أسمع لا أتكلم»

هذا هو واقع الغرف التجارية في ما يخص الغش والبضائع الرديئة، شعار يعمل به منذ سنوات طويلة، وهو وراء سوء سمعة رجال الأعمال أو «شيطنتهم» كما علق أحد الإخوة الكرام، النتيجة تضرر المحترم الأمين منهم بجريرة الغشاش. لم يكشف الوزير ماجد القسبي سراً للتجار في غرفة جدة، والأقرب أنهم أعلم بهذا الوضع منه، وهو أيضاً يعرف الغرف وأعمالها منذ زمن، لذلك فإن الشكوى تلك لن تتقدم بنا خطوة إلى الأمام، ليس هناك من طريق سوى الاستمرار في تطوير مكافحة الغش ورفع درجة العقوبات والتعويضات، مع التشهير، أيضاً وضع لائحة بأسماء الغشاشين، ومنعهم من العمل في التجارة متى ما ثبت تعمدهم ذلك، وإيقاف خدماتهم. وليس غريباً أن تكون معظم حالات ضبط المنتجات المغشوشة جاءت من خلال شكاوى مواطنين، فهم المتضررون أولاً وأخيراً، فلا أحد مهموم بضرر الاقتصاد وهدر الأموال. بقيت نقطة صغيرة وكبيرة في الوقت نفسه؛ أهمس بها في أذن الوزير الخلق ماجد القسبي، وغيره من المسؤولين، تتلخص في أن الاجتماعات المغلقة مع القطاع الخاص يجب فتحها للعامة، أو على الأقل بثها مسجلة كاملة بعد انتهائها، لا معنى لاجتماعات مغلقة في شأن عام، فإذا قيل إنه اجتماع خاص بالقطاع الخاص، أقول: إننا أصبحنا جميعاً قطاعاً خاصاً!